قراءة سوسيو نقدية لظاهرة العود في الجزائر

الاستاذة:عليوات ربيعة
جامعة البليدة 2

-ملخص:

من خلال هذا المقال نسعى إلى تناول بالدراسة والتحليل احد أهم المواضيع السوسيولوجية والمتمثل في العود إلى الانحراف، ويشكل العود في الجزائر إحدى المشاكل الهامة والصعبة التي تطرح على المهتمين بدراسة الجريمة والانحراف و بالرغم من تطور الذي حصل من اجل معرفة هذه الظاهرة الإجرامية ومعالجة المنحرفين، يبقى العود ظاهرة واقعية إنسانية واجتماعية خطيرة ويعد الإشارة الأساسية والفعلية والدليل المادي والموضوعي للتعبير عن نسبة تراجع أو ازدياد الإجرام في المجتمع .

Résumé :

A travers cet article on essaie d'approcher un thème sur l'étude et une analyse des principaux thèmes sociologiques qui consiste à récidive, et à la délinquance récidive en Algérie un des principaux problèmes et difficiles qui se posent aux intéressés une étude du crime et s'écarter, en dépit de l'évolution qui a eu lieu pour déterminer ce phénomène criminel et des délinquants, La récidive demeure un phénomène réalistes humanitaires et sociales graves et la base de référence et le Guide matérielle et technique afin de tenir compte de la baisse ou une criminalité croissante dans la société.

-مقدمة

يعد العود إلى الجريمة ظاهرة اجتماعية خطيرة تؤرق أفكار الباحثين في مختلف المجالات في أقدم العصور إلى يومنا هذا، وسوف يظل الاهتمام باقيا مادامت الإحصائيات الجنائية تثبت يوما بعد يوم التزايد المستمر في اعدد نسب المجرمين العائدين، وتتعدد العوامل التي تؤدي إلى السلوك الإجرامي والعود إليه منها

ما يتعلق بشخصية المجرم ومنها ما يتعلق بالبيئة المحيطة به، وسوف نحاول في هذا المقال إظهار تلك العوامل الدافعة للعود إلى الانحراف.

1.ماهية العود

نجد اصطلاح العود يختلف تعريفه وفقا للمتطلبات المختلفة التي يثار بصدد البحث في دلالات هذا المصطلح، ولهذا فلابد من التسليم بأنه من المتعذر وضع تعريف موحد للعود، بل يجب اختيار تعريفات متعددة تمكن من مواجهة وجهات النظر المختلفة،إذ أن لمفهوم العود معنى محددا في نظر رجل القانون يختلف معناه لدى كل من القائمين على التنفيذ العقابي وعلماء الإجرام، بالرغم من وجود بعض العناصر المشتركة في مفهوم العود، إلا أنها لا تكفي لوضع تعريف يغطي المتطلبات المختلفة 1

1. العود لغة و اصطلاحا:

لغة : العودُ:يقال رجع عوْدا على بدءٍ ورجع عوْدُه على بدْئه لم يقطع ذَهابهُ حتى وصله برجوعه ويقال لك العوْد: لك أن تعود في الأمر 2 ويجب أن نشير إلى أن هناك مصطلحا آخر يعد مرادفا في استخدامه لمفهوم العود وهو **"الانتكاسة récidivisme** "حيث يشير هذا المفهوم إلى أي شخص يعود إلى حالته السابقة، وأيضا من يعود إلي المؤسسة الاجتماعية لكونه قد كرر أو عاد الى ممارسة سلوكيات سابقة 3، وعن اللاتينية القروسطية **récidiva** واللاتنية **recidivus**"ما يسقط مجددا" وبالتالي ما يعود إلى .4.

يعرف العود للانحراف بأنه عادة الانتكاس إلى الجريمة والعائد لها بأنه الشخص الذي ينتكس عادة إلى الجريمة أي السقوط ثانية في الخطأ أي بعد أن يتم تعافيه من المرض الذي أصابه في المرة الأولى. 5 .

2. العود من وجهة علم الإجرام: يعد تعريف علم الإجرام للعود أكثر التعريفات شمولا لهذه الظاهرة ، فهو لا يقصرها على حالة من حكم عليه أو من نفذت عليه العقوبة أكثر من مرة، إذ يتجاوز نطاق الجرائم الثابتة بحكم قضائي ويتعداها للدلالة على حالة الإصرار على ارتكاب الجرائم سواء حكم في هذه الجرائم أم لا . 6 وقد أجمعت تقارير رجال علم الإجرام مثل **Gozubryuk**، **Beausoleil** ، **Christie** والتي قدمت للمؤتمر الدولي الثالث الذي عقد بلندن سنة **1955**على أنه لا ضرورة لصدور حكم جديد بالإدانة إلا مكان اعتبار الشخص عائدا، بل أن البعض يغالي فيذهب إلي أننا نكون بصدد حالة عود إذا ما باشر الشخص الذي سبق الحكم

عليه أعمالا قد تؤدي بها لي السقوط في وهدت الجريمة، حتى لو لم يعتبر هذه الأعمال في ذاتها جرائم أو لم يكن يرتب عليها القانون عقوبات بمعناها التقليدي ،كحالة التشرد في الجريمة فمثل هذه الحالة تعتبر في نظرهم حالة عود . 7.

يبرر علماء الإجرام وجهة نظرهم بأن فيها ضمانا أكبر لحماية أمن الجماعة، إذ أنها تمكن من اعتبار الشخص عائدا في مرحلة مبكرة عن تلك التي يقول بها رجال القانون والقائمون على التنفيذ العقابي، وبذلك يمكن العمل على ملائمة العمليات الإصلاحية لشخصية كل إنسان، حتى يتحقق الهدف من هذه العملية بعدم عودة الشخص مرة أخرى إلى الجريمة، وهم يرون أن الخطورة الأساسية في الكفاح ضد العود يجب أن تبدأ منذ توقيع الجزاء عن الجريمة الأولي،إذ انه وضع الجاني تحت ملاحظة طبية ونفسية واجتماعية لمجرد ارتكابه هذه الجريمة، وإذا كان من المستحيل عمليا وضع جميع من يرتكبون جريمة لأول مرة تحت مثل هذه الملاحظة، وإلا أنهم يرون القيام بذلك في كل مرة تكون الجريمة فيها على درجة من الخطورة أو تقترن بها ظروف خاصة أو يبين على الجاني إمارات شذوذ أو ميل إجرامي . 8.

3. معني العود من وجهة علم العقاب: العائد هو ذلك الشخص الذي نفذت فيه العقوبة بسبب جريمة سابقة مدعمين رأيهم بأن الحبس هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تظهر عدم قابلية الجاني للإصلاح . 9. ويرى علماء العقاب أن العائد هو كل شخص استنفد في حقه عقوبة علي جريمة سابقة ثم قام بارتكاب جريمة أخرى.

4.- معنى العود عند علماء الاجتماع: أما المختصون في علم الاجتماع أي السوسيولوجيون فيطلقون تسمية العائد على كل شخص تكرر خروجه على القواعد الاجتماعية التي يبنى عليها النسق الاجتماعي العام . **10**.فالعود إذن من المنظور السوسيولوجي هو تكرار الخروج عن القواعد الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع . **11**.

يضع المجتمع مجموعة من القواعد والقيم والعادات والشخص الذي يقوم بخرق تلك القواعد يعتبر منحرفا، وإذا تكررت تلك السلوكيات المنحرفة وتكرر خروج المنحرف عن توقعات المجتمع يعتبر عائدا إلي الانحراف، وهذا ما يجعل المجتمع يطبق علي الشخص المنحرف وعائد إلي الانحراف عقوبات اجتماعية المتمثلة في كل ردود الفعل السليبة من رفض ونبذ وإهمال ...الخ

5-معنى العود من وجهة القانون: يقصد بالعود الوصف القانوني الذي يلحق بشخص عاد إلى الإجرام بعد الحكم عليه بعقوبة بموجب حكم سابق بات ضمن

الشروط التي حددها القانون 12. ويعرف" **عبد القادر عودة** " العود علي انه حالة الشخص الذي يرتكب جريمة بعد آخر حكم فيها نهائيا، أي أن العود ينشأ عن تكرار وقوع الجرائم من شخص واحد بعد الحكم نهائيا عليه في إحداها أو بعضها . 13 هو حالة خاصة بالجاني الذي بعد أن حكم عليه بالعقوبة نائيا من إحدى المحاكم ارتكب الجريمة جديدة تثبتت عليه فاستوجب محاكمته من جديد وهو إما عام يشمل كل أنواع الجنايات والجنح وإما خاص ببعض الجرائم دون البعض الآخر. 14 .، ويضيف **"عثمانية لخميسي"** أن المقصود بالعود القانوني هو ارتكاب شخص لجريمة جديدة بعد أن ارتكب جريمة و صدور ضده حكم قضائي نهائي بعقوبة سالبة للحرية، أي بمعنى آخر تتحول الخطورة الإجرامية للشخص المنحرف الذي سبق له وأن ارتكب جريمة من مجرد الاستعداد لارتكاب جريمة جديدة في المستقبل إلى حالة معاودة ارتكاب الفعل المجرم في الواقع .وتنص المادة 54 من قانون العقوبات الجزائري على" كل من حكم عليه نهائيا بعقوبة جنائية وارتكب جناية ثانية معاقب عليها بعقوبة أصلية هي السجن المؤبد يجوز الحكم عليه بالإعدام وإذا كانت الجناية قد أدت إلى موت إنسان، وإذا كانت الجناية الثانية معاقب عليها بالسجن المؤقت جاز رفع العقوبة إلى سجن المؤبد " 15 .

6. - العود عند فقهاء الشريعة: العود عرف لدى هؤلاء الفقهاء في الأحكام ما يصدر على من يتكرر منه الفعل المجرم، مع ذلك فإن هناك ما يدل على أن العود و أحكامه معروفة لدى فقهاء الشريعة ومصادرها من الكتاب والسنة، وقد نصت الشريعة على تشديد العقاب على من تكرر فعل المحرم وهذا يدل على أن الشريعة الإسلامية كانت أول من وضع أحكام العود و طبقها . 16 .**قال الله تعالى:**((الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ))17.

تشترط الشريعة الإسلامية تنفيذ العقوبة الصادر بها الحكم حتى يمكن القول إن المجرم قد عاد إلى ممارسة السلوك المنحرف مرة أخرى، ويعلل فقهاء الشريعة الإسلامية ذلك بقولهم أن العقوبة في الإسلام إنما شرعت أصلا للدرع، وإن مبدأ التشديد في حالة العود إنما يقوم على أساس عدم ارتداع الجاني من العقوبة السالفة (...) فالعود في الشريعة الإسلامية هو تكرار الجريمة بعد المعاقبة عليها 18.

-**أرقام وإحصائيات عن العود:** بلغ عدد السجناء في العالم العربي **300.000** سجين تقريبا, حيث متوسط عدد السجناء **113** سجين في **100.000** مواطن، وفي العالم العربي في كل **100** سجين يخرج من السجن إلى المجتمع **60** منهم تقريبا ويعودون إلى السجن مرة أخرى **19**.، حيث أشار تقرير وزارة الداخلية العرب (لرشيد **2008**) منذ سنة **1994** إلى نسبة العود في البلدان العربية تصل في بعض منها إلى حدود **70% 20** ص **13**. أما في الجزائر فقد بلغت حالات العود خلال سنة **2004**، نسبة **43.6%** والتي سجلت في لسداسي الأول من هذه لسنة نسبة تقارب **46%. 21**، فقد صرح المدير العام لإدارة العقابية **"مختار فليون"** بأن نسبة العائدين إلى الجرم بعد الإفراج عنهم قد فاق **45%**عام **2009**، وتعني الإحصائيات أن في كل ألف سجين استعاد حريته يوجد **420** عائد إلى نفس الأفعال التي حرمتهم من الحرية **22**

كما أشار" **حميدي عمار"** رئيس هيئة المجتمع المدني للإدماج ذوي السوابق القضائية والحماية من العود، بأن أكثر من **60** بالمائة من المساجين الذين استفادوا من العفو الرئاسي مؤخرا عادوا إلى الإجرام من جديد ،مشيرا إلى أن نسبة العود ارتفعت في السنوات الأخيرة، وهذا لعدم وجود متابعة وسياسة للإدماج السجين في المجتمع بعد خروجه من المؤسسة العقابية **23**، وتظهر لنا من خلال الإحصائيات السابقة ارتفاع نسبة العود إلى الانحراف بشكل خطير جدا وملفت للانتباه مما يستوجب من الباحثين والمهتمين بدراسة هذه الظاهرة للبحث عن أسبابها و دوافعها و كذلك سبل الوقاية والحد من الظاهرة.

-**العوامل مؤدية لظاهرة العود:** إن العوامل التي تؤدي إلى السلوك الانحرافي والعود إليه متعددة ومتداخلة ولا يمكن حصرها في عامل واحد، وسوف نعرض أهم العوامل الدافعة للعود إلى الجريمة:

1. **العوامل الفردية:** من المنطقي افتراض أن الشخص الذي يتعرض للعقوبة مرة أو مرات دون أن يقلع عن السلوك الإجرامي يعاني ضعفا أو اضطرابا في الشخصية، أو على الأقل يختلف عن الرجل السوي الذي يعتبر سلب الحرية وما سيتتبعه ذلك من مذلة وإهدار للكرامة أمرا خطرا يحاول جهده أن يجتنبه .**24**.، يجب ألا تفهم أهمية التكوين الفردي على أساس أن العائدين يمثلون فئة انثروبولوجية خاصة كما زعم بذلك **لومبروزو** ،إذ أن الفئة الانثروبولوجية تعتبر حقيقة بالنسبة للأجناس البشرية كالزنوج والصينيين، غير أنها لا تنطبق على العائدين وحتى إذا سلمنا بوجود علامات مميزة في بعض أفراد المجموعة

التي أجرى عليها **لومبورزو** دراساته فإنها لا تعطي دلالة علمية، لأنه يتعين للقول بوجود فئة معينة الاتفاق أولا على سمات الفئة السوية، وهو أمر بالغ التعقيد، ومن الصعب التوصل إليه نظرا لاختلاف الظروف والمستويات المعيشة للأفراد المجتمع الواحد، وفضلا عن ذلك فان وجود بعض السمات الخاصة في مجموعة لومبروزو لا تدل على أن العائدين يمثلون فئة خاصة ،لان جميع أفراد هذه المجموعة من طبقة اجتماعية معينة تكثر فيها هذه السمات سواء كان أفرادها من المجرمين أم لا . **25**

إذا كان "**الإكلينيكيون** " من رجال علم الجرام لا يذهبون اليوم إلى أن العائدين يكونون فئة خاصة ،إلا أنهم يتفقون على شخصياتهم تعكس شذوذا واضطرابا يحول دون قدرتهم على إيجاد علاقات فعالة ومستمرة مع الآخرين، وهذا الاضطراب الناتج من التربية المعيبة وانعدام الحب والتخلف الأمثلة الاجتماعية السليمة يولد لديهم شعور عام بعدم الرضا والظلم والثورة على الغير وعدم الإحساس بأهمية العلاقات المشتركة، الأمر الذي يؤدي إلى وجود نوع من العزلة الاجتماعية، وهذه العزلة ليست نتيجة إرادة واعية بالشر، ولكن نتيجة نظرة عدائية للعالم كله، ونتيجة تكوين يمكن أن يقارن بالعصاب الشديدة أو بالسيكوباتية . **26** ، و قام **Frey**" السويسري الذي يعد أشهر متخصص في أوروبا في العلاقة بين جناح الأحداث والعود بدراسة على مئة وستين من المجرمين الصغار ثم تتبع حالتهم بعد ذلك ، فتبين له أن أكثر من نصفهم السيكوباتيين، وأن هذا المرض النفسي الذي انتابهن منذ حداثتهم هو المسؤول عن عودهم للجريمة بعد ذلك . **27**

يوثر بناء شخصية المفرج عنه على عملية توافقه النفسي – الاجتماعي، وقد ورد في معايير تصنيف كتيب التشخيص الإحصائي الرابع **1994 (DSM-4)** إن الذين ارتكبوا جرائم فعلية (المساجين) يقعون ضمن خانة الشخصيات المضادة للمجتمع **anti –social** وهي صفة تطلق على كل من يغلب على تصرفاتهم عدم التوافق الانفعالي والخروج عن القوانين والمعايير الخلقية، وفي دراسة سيكولوجية المجرم العائد والتي ربطت بين العودة لإجرام وبعض سمات الشخصية ودلت نتائجها أن المجرمين العائدين أكثر سيكوباتين من غير العائدين وأن السيكوباتي أكثر عدوانية من غير السيكوباتي، وأشارت الدراسة إلى أن المجرم السيكوباتي يميل إلى

تكرار سلوكه الإجرامي لأنه لا يستفيد من خبراته أو خبرات غيره، واستنادا لما سبق يمكن حصر سمات شخصية المساجين بصفة عامة فيما يلي:

-الشعور بالاضطهاد مما يدفع بالمفرج عنه إلى السلوك ضد الآخرين وضد القيم الاجتماعية وإلحاق الضرر بالمجتمع ومؤسساته، والبعد عن الآخرين وعدم تقبل الالتقاء والاجتماع والتآلف معهم

-العدوانية ضد الذات وضد الآخرين

-العجز عن خلق علاقات جديدة مع الآخرين والإحباط العاطفي وتلقي العديد من الصدمات العاطفية

-عدم القدرة على تأجيل تخفيف الرغبات أو صرف النظر عن تحقيقها، والميل إلى الإشباع الآني. **28**.

2. - **العوامل الاجتماعية:** لا شك أن المواقف الاجتماعية التي تساهم في خلق السلوك الإجرامي تساهم أيضا في نشوء ظاهرة العود، فمن المشاهد أن الأشخاص الذين ينشؤون في مناطق تنخفض نسبة الإجرام فيها أو ينحدرون من أسر لا تسود فيها الجريمة أو يعيشون في مستوى طيب ،من السهل عليهم ألا يعودوا مرة أخرى للجريمة ،حتى دون أن يلقوا أية معاملة عقابية سليمة،مثلهم في ذلك من يصابون بأمراض خفيفة و يشفون أنفسهم بأنفسهم.**29** ، كما أن بيوت الرذيلة والأسر المتصدعة أثرها الكبير في هذه الظاهرة إضافة إلى العيش في المناطق تكثر فيها الجريمة وتنتشر فيها الرذيلة ،فكثير من العائدين ينحدرون في هذه الأسر والبيئات، ومن السهل على هؤلاء الانحدار في طريق الجريمة والعود إليها ثانية، بسبب أوضاعهم الاجتماعية هذه وحياتهم البيئية ولا شك أن تحسين الظروف الاجتماعية وتهيئة مجالات العمل المناسب للأفراد وتنظيم شؤونهم والاهتمام بالجاني ورعايته بعد الإفراج عنه يؤدي بالتالي إلى تناقص ظاهرة العود **30** .

أظهرت دراسة التي أجريت على عينة **70** شاب الذين تتراوح أعمارهم مابين**18** إلى غاية **40** سنة على أكثر تقدير للعائدين للانحراف، حيث توصلت الدراسة أن نسبة الذين والديهم مطلقين ومتوفين مجتمعة قد بلغت **78.57%**، والنسبة الدالة على انعدام الحوار داخل البيت بين الوالدين فقد بلغت نسبة **78.6%** كما جاءت النسبة المتعلقة بطريقة حل المشاكل في البيت امتازت بالضرب والإهمال والشجار اللاّمتناهي**75.71%**، **31**. الظروف الأسرية التي أحاطت

بأفراد العينة شكلت مناخا ملائما ومشجعا للعود للإجرام والانحراف، ومنه يرجح الباحث أن تكون هذه الظروف لعبت دورا أساسيا في العود للسلوكياتالانحرافة وفي مقدمتها وفاة الوالدين أو أحدهما، الطلاق، العيش مع أحد الوالدين ،طرق التواصل والحوار 32، والنظم الاقتصادية أثر كبير في ذلك ولا سيما التي لا تكترث بهذه الطبقة حيث تكون المسئولة عن كثير من عوامل الإجرام أن من الوسائل الفعالة الأخرى لمكافحة ظاهرة العود هي إصلاح الجاني ولتأهيله للعودة إلى الحياة الاجتماعية والأخذ بيده للاندماج في المجتمع مرة أخرى عن طريق مساعدته في الحصول على عمل الكريم ومده بالمساعدات اللازمة وبعث الثقة والأمل من جديد في نفسه 33، فالجاني يعود إلى المجتمع بعد إخلاء سبيله عاجزا في غالب على أن يجد عملا لنفسه لأن وصمة السجن تلاحقه والمجتمع ينفر منه، وإذا ما ترك الجاني هنا وحيدا يواجه صدود المجتمع ونفوره، فإنه لا يلبث أن يعود إلى ميدان الجريمة مرة أخرى 34.

على أن من أهم العوامل الاجتماعية للعود في رأينا قصور الإمكانيات التي تبذل للجاني بعد الإفراج عنه، إذ هو غالبا يترك بمفرده يواجه قوى الشر التي تتحالف لجذبه في صفها، فالرفقة السيئة والقدوة الفاسدة، والعزلة عن الجماعات الخيرة، وسد سبل العيش الشريف أمامه نتيجة الازورار المجتمع عنه، وخوفه منه ،كل ذلك يدفعه مرة ثانية للتردي في الجريمة . 35 .

مهما كانت أهمية العوامل الاجتماعية، فالرأي عندنا أنها لا يمكنها أن تدفع الشخص للسقوط في الجريمة إلا إذا كان لديه استعداد شخص للخضوع لها، فالعوامل الفردية والعوامل الاجتماعية تتضافر جميعها في نشوء ظاهرة العود فالأمر الذي يتعين معه النظر للعود باعتباره حالة خاصة ،شخص الجاني تستدعي معرفة أسبابها و اتخاذ الإجراء المناسب الذي يمكن من مواجهتها، ومما جاء في توصيات القسم الثاني من أقسام المؤتمر الدولي الثالث لعلم الإجرام، الذي خصص للبحث عن أسباب العود، أن العوامل الفردية من أمراض عقلية و سمات شخصية غير سوية تلعب دورا في العود، وبصفة خاصة في العود الخطر اكبر ما تلعبه في الإجرام العرضي وأن هذه السمات غير السوية تؤدي إلى نشوء ميول اصرارية لدى الشخص ليس من المحتمل أن تصلح بواسطة تدابير العقابية . 36، أما بالنسبة للعوامل الاجتماعية المؤدية للعود، فقد جاء في توصيات أن هذه العوامل تختلف من بلد إلى آخر. ففي البلاد الاسكندينافية مثلا يعتبر إدمان الكحول من ابرز عوامل العود ،كما

لفتت التوصيات الانتباه إلى أهمية الدور الذي يلعبه النظام العقابي في نشوء ظاهرة العود 37.

3. المؤسسات العقابية: تستضيف المكررين مرارا حيث يتناولون المعرفة والخبرة وينشؤون الصلات الضارة ويؤلفون العصابات الشقية ويتفقون مع بعضهم البعض على ارتكاب الجرائم لدى خروجهم من السجن الذي هو في غالب الأحيان وفي أكثر البلدان مدرسة للجريمة بسبب سوء المعاملة التي يلاقيها لإصلاحهم ووفرة الظروف لاكتسابهم العادات السيئة فضلا عن عدم الرعاية الاجتماعية التي يجب أن تحقق لهم عند إطلاق سراحهم ،و لم تنفع القوانين ولا الجمعيات التي انشئت بهذا الخصوص 38.

ورغم أن السجن أعد أصلا لعقاب الجاني والقصاص منه للمجتمع ،والإيداع به يكون بوجب أمر أو حكم قضائي على الجاني لكي يمضي فيه فترة زمنية من عمره كعقوبة، إلا أن تلك الفترة رغم ما تحمله من سلبيات مثل بعض الآثار النفسية كالنمذجة السلبية و سوء تقدير الذات والانفعالية كالقلق والاكتئاب إلا أنها ليست سلبية بالكامل، خصوصا مع عزم الدولة الجزائرية ترقية المؤسسات العقابية وصيانة حقوق الإنسان الأساسية بها، وبذلك تطورت طرق التكفل بالمساجين وأصبحت ترمي في مجملها إلى إصلاحهم و إعادة تأهيلهم و إعادة إدماجهم39.

4- صدمة الإفراج: صدمة الإفراج ,وتسمى أحيانا بأزمة وهي الحالة النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المفرج عنه خلال الأشهر الأولى لخروجه من السجن, وهو مصطلح ظهر عند علماء الاجتماع ولم يتناوله علماء النفس إلا نادرا، وهو تعبير مجازي اصطلح عليه للتعبير عن الوضعية التي يخشى المسجون المؤهل للإفراج عنه أن يجد نفسه فيها أو أنه يواجهها عند خروجه من السجن . 41.

تشير إلى أزمة متعددة الجوانب تتمثل في العديد من المشكلات والعقبات التي يجد المفرج عنه نفسه يتخبط فيها ،أما نفسيا فان الباحث يرى بأن صدمة الإفراج هي حالة من الخوف من الريبة تنتاب المسجون قبيل الإفراج عنه وتستمر إلى بعد ذلك بعدة أشهر، فيرى بأنه لا يمكن أن يعيش خارج بيسر كما كان قبل أن يودع الحبس، وينظر إلى نفسه بنظرة احتقار وينسب تلك النظرة إلى أفراد الأسرة والمجتمع، ونفس الشيء بالنسبة المجتمع حيث ينظر إلى من أودع السجن على أنه شخص منبوذ ينفر منه الأفراد ويتحاشونه في حياتهم الخاصة ويرفضون قبوله

عضوا في أنشطتهم.**42**، وعندما يفرج عنه فعليا فانه يواجه العديد من المسؤوليات التي تلقى على عاتقه على غير استعداد والمتعلقة باستعادة الأدوار المؤجلة التي توقف فترة طويلة عن القيام بها سواء دور الزوج ورب الأسرة أو كعضو في الأسرة الممتدة وفي المجتمع الأوسع .كما يواجه أيضا تحديات استعادة دوره كموظف أو كعامل، أو البحث له عن وظيفة جديدة لتأمين لقمة العيش وتجنبه الوقوع ثانية تحت إغراءات ودوافع الجريمة زمن ثمة فانه يبدأ من جديد في استكشاف توجهاته المهنية والشخصية المستقبلية. **43**.

يواجه المفرج عنه الواقع ويختبر توقعاته السابقة ويضع مكانته وقيمته على المحك، ويراهن على إعادة الاندماج في كل من الأسرة والمهنة والمجتمع ،يفرج عنه وهو موصوم بوصمة الجريمة وذلك يشعره بالخزي ومما اقترف في حق الجميع الذي غالبا ما يتنكره أفراد للمفرج عنه ويتجنبونه أو على الأقل لا يرحبون به، مما يولد لديه شعور بأنه أصبح فردا منبوذا من المجتمع إضافة إلى عدم قدرته على التكيف مع ما حدث في المجتمع من تغيرات على كافة الأصعدة مما قد يسهل عودته إلى السلوك غير سوي والى السجن ثانية **44.**

-خاتمة:

من خلال المعطيات المقدمة نستخلص أن ظاهرة العود إلى الجريمة من الظواهر الخطيرة التي تستدعي جهود المختصين للبحث في أسبابها واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهتها ولا يمكن ارجاع العوامل الدافعة للعود إلى عامل معين، فهناك العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية وهناك عوامل تتعلق بالمؤسسات العقابية التي يقضي فيها المنحرفين العقوبة والتي تفشل في العملية التاهيلية للمنحرفين ، وحيث تتضافر جميع هذه العوامل في نشوء ظاهرة العود وتكرار السلوك الانحرافي.

-المراجع:

1- احمد عبد العزيز الألفي، **العود إلي الجريمة والاعتياد علي الإجرام**.القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1965، ص 47.

2- إبراهيم مصطفي وآخرون ، **معجم الوسيط** . تركيا، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بدون سنة ،ص635.

3- على بن سليمان بن ابراهيم الحناكي،**الواقع الاجتماعي لأسر الأحداث العائدين إلى الانحراف** الرياض ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2006، ص21.

4- جيرار كونرو، **معجم المصطلحات القانونية** (تر:منصور القاضي) ، بيروت ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ،ط1 ،1998،ص 115.

5- -Morris, N : Definitions of recidivism, London, the third International Congres on criminology, 1957.p 50.

6- احمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، 53.

7-نفس المرجع ،ص 53.

8- نفس المرجع ، ص 54.

9- مأمون محمد سلامة، **علم الإجرام و العقاب** . القاهرة، المكتبة الحديثة، 1979.ص 34.

10- السنهوري عبد المنعم يوسف، **مدى فعالية أساليب التأثير المباشر في مواجهة مشكلة عود الأحداث إلى الانحراف** "المجلة العربية للدراسات الأمنية ، الرياض،العدد،09،1990، ص 37.

11- ناهد صالح"**العود إلى الإجرام-مفهومه وأنماطه** "المجلة الجنائية القومية العدد1 ،القاهرة ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،مارس ،1969، ص207.

12- عبد الله سليمان، **شرح قانون العقوبات الجزائري القسم العام**. بن عكنون ، الجزائر،،ديوان المطبوعات الجامعية، ط5،جزء الأول ،2004،ص 378.

13- عبد القادر عوده، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي**. بيروت، دار الكتاب العربي، بدون سنة.ص 766.

14- احمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات القانونية فرنسي.انجليزي .عربي** . القاهرة، دار الكتاب المصري، 1989.،ص 2000-2001.

15- عثمانية لخميسي، **السياسة العقابية في الجزائر على ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان** . الجزائر ،دار هومة ، ،2012.،ص 71.

16- نصر بن سياف الشهراني **العود إلى الجريمة كظرف مشدد في الشريعة الإسلامية** (ماجستير)،معهد الدراسات العليا ،تخصص التشريع الجنائي الإسلامي ،اكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ،1997،ص 10.

17- سورة البقرة ،أية 275.

18- احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام تقي الدين بن تميمة ،**الفتاوى الكبرى** ، بيروت، الجزء الأول ، دار المعرفة ، ،1987.،ص 593.

19 - احمد الشقيري ،**كل بني آدم خطاء** ،حصة خواطر 7، الحلقة 9،برنامج من إنتاج ARAM،2013.

20- سميرة هامل ،**التصورات الاجتماعية للسجين** .(مذكرة لنيل شهادة الماجستير) قسم لعلوم الاجتماعية، تخصص علم النفس العيادي،جامعة باتنة الجزائر ، 2001-2012، ص 13 .

21- عمورة ليندة ،**العود كمعيار السياسة العقابية** .(بحث لنيل شهادة الماجستير)، كلية الحقوق ،جامعة الجزائر ،2009،2008 ص 7 .

22- مختار فليون، **نصف عدد المساجين يعودون للجريمة** [ar.algerie360.com] ، بتاريخ 22.09.2014،الساعة 18:54.

23- الهام بوثلجي ،**60 بالمئة من المساجين المستفيدين من العفو الرئاسي يعودون إلى الإجرام**، [online.com/ara/articles/213500.html،www.echoroouk بتاريخ والساعة،23:07. 2014/08/17.

24- احمد عبد العزيز الألفي، مرجع سبق ذكره، ص .80

25- نفس المرجع ،ص 80

26- نفس المرجع ،ص.81.

27- نفس المرجع ،ص 82.

28- وناس امزيان مرجع سبق ذكره ،ص103.

29 - احمد عبد العزيز الألفي ،مرجع سبق ذكره، ص 82.

30- معتصم زكي السنوي، «**لماذا يعود المجرم إلى ارتكاب الجريمة** "، مجلة الأمن و الحياة، العدد 255، 22 سبتمبر 2003، السعودية، الرياض،ص 22.

31- دوسي جيلالي،**العوامل الاجتماعية و أثرها في ظاهرة العود إلى الانحراف**.(رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، معهد علم الاجتماع، 2010-2011.، ص 222.

32- احمد عبد العزيز الألفي ،مرجع سبق ذكره،ص83.

33- معتصم زكي السنوي،مرجع سبق ذكره ، ص23 .

34- أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن التويجري،**الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للعائدات للجريمة**(رسالة ماجستير)،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، ط، ،2011.، ص214..
35- احمد عبد العزيز الألفي ،مرجع سبق ذكره، 85.
36- نفس المرجع ،85.
37- نفس المرجع ، ص 86.
38- فريد الزغبي ،**الموسوعة الجنائية** . بيروت، دار صادر، ،1995.،ص 283.
39-وناس امزيان ،مرجع سبق ذكره ، ص 104.
41- وناس امزيان ،مرجع سبق ذكره،ص 91.
42- نفس المرجع ، ص91.
43- نفس المرجع ، ص 92.
44- نفس المرجع ، ص92.